AMAN
Transparency Palestine

تقرير رصدي للفترة (تشرين الثاني 2025– شباط 2026)

عملية الإصلاح للحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة

المحور الثاني من برنامج التنمية والتطوير:

تطوير البيئة التشريعية والارتقاء بالأداء المؤسسي

2026

AMAN
Transparency Palestine

عملية الإصلاح للحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة

المحور الثاني من برنامج التنمية والتطوير:

تطوير البيئة التشريعية والارتقاء بالأداء المؤسسي

تقرير رصدي

للفترة (تشرين الثاني 2025– شباط 2026)

رام الله - فلسطين

2026

يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالشكر الجزيل من الباحثة رائدة قنديل لإعدادها هذا التقرير، ومن الدكتور عزمي الشعيبي وفريق العمل في ائتلاف أمان؛ لإشرافهم ومراجعتهم وتحريرهم له.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يُرجى الإشارة إلى المطبوعة كالآتي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2026. عملية الإصلاح للحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة، المحور الثاني من برنامج التنمية والتطوير: تطوير البيئة التشريعية والارتقاء بالأداء المؤسسي: تقرير رصدي للفترة (تشرين الثاني 2025-شباط 2026). رام الله-فلسطين.

إن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في هذا التقرير، ولا يتحمل أيّة مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف التقرير بعد نشره.

فهرس المحتويات

المقدمة	4
أولاً. القرارات والتكليفات والإجراءات الحكومية	6
الركيزة الأولى: تطوير السياسات المالية والإدارة المالية العامة	6
1. تعزيز الإيرادات المحلية	6
2. ترشيد النفقات العامة	7
3. تحقيق الاستدامة المالية	8
مدى التقدم والانحراف في الركيزة الأولى	9
الركيزة الثانية: تعزيز منظومة الحوكمة وسيادة القانون	10
1. تحقيق العدالة القضائية	10
2. ترسيخ الديمقراطية وحرية التعبير	10
مدى التقدم والانحراف في الركيزة الثانية	11
الركيزة الثالثة: تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار والأعمال	12
1. تحديث قانون تشجيع الاستثمار	12
2. قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)	12
3. اعتماد قانون المنافسة ومنع الاحتكار	13
4. مراجعة قانون الشركات	13
مدى التقدم والانحراف في الركيزة الثالثة	13
الركيزة الرابعة: الارتقاء بمستوى تقديم الخدمات الأساسية	14
1. قطاع المياه	14
2. قطاع الطاقة	15
3. قطاع الصحة	16
4. قطاع الاتصالات	17
5. قطاع التعليم	18
6. الحماية الاجتماعية	19
مدى التقدم والانحراف في الركيزة الرابعة	20
ثانياً. اللجان المرتبطة بركائز الإصلاح الحكومي الأربعة	22
ثالثاً. الخطط والاستراتيجيات التي أقرتها الحكومة الفلسطينية في فترة الرصد	24
الاستنتاجات العامة	25
قائمة المراجع	26

المقدمة

يستهدف الإصلاح الحكومي تطوير واقع الحوكمة في المؤسسات العامة، وبخاصة مراجعة النظم الإدارية والمالية وإصلاحها، وتصويب السياسات العامة بمجالاتها المختلفة وتطويرها، إضافة إلى إدماج قيم النزاهة في سلوك العاملين، وترسيخ اعتماد الالتزام بمبادئ الشفافية في دوائر العمل، وإجراءاتها، ومعطياتها، وتفعيل نظام المساءلة الداخلية والخارجية لها، لضمان بناء مؤسسات قوية قادرة على تقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة والعدالة والنزاهة، وتعزيز التنمية المستدامة. ولذلك، فإن فهم أهمية الإصلاح الحكومي يعد خطوة ضرورية لتحقيق اقتصاد سياسي يسهم في صمود المواطنين، وتعزيز ثقتهم بالمؤسسات العامة ومسؤوليتها.

في نهاية آذار/مارس 2024، قامت الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة برئاسة الدكتور محمد مصطفى بالإعلان عن الخطوط العريضة لبرنامجها الحكومي، وهي تتلخص في سبع نقاط؛ بعضها يحمل أولوية في ظل حرب الإبادة في قطاع غزة وممارسات الاحتلال في الضفة الغربية، وبعضها الآخر يحمل طابعاً إصلاحياً على المستوى المؤسسي والمالي، وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

هدفت المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للتنمية والتطوير 2025–2026، بشكل أساسي، إلى معالجة الاختلالات الكبيرة في بنية الاقتصاد الوطني، التي تراكمت على مدى السنوات الثلاث الماضية بسبب سياسة الاحتلال، وذلك من خلال التركيز على المجالات التي يمكن أن تحدث تغييراً إيجابياً حقيقياً على أرض الواقع. وقد واجهت هذه المرحلة تحديات إضافية بسبب استمرار الحرب المدمرة على قطاع غزة، والعدوان الاستيطاني اليوم في الضفة الغربية، والحصار المالي على السلطة الوطنية الفلسطينية، ما أعاق تحقيق الأهداف، وتغيير طبيعة الأولويات وارتباك السياسات.

تضمن البرنامج الوطني للتنمية والتطوير بمرحلته الأولى محورين أساسيين؛ المحور الأول شمل سبع مبادرات تنموية استراتيجية تهدف إلى دعم النهوض والتحول الاقتصادي، فيما تضمن المحور الثاني أربعَ ركائز أساسية للتطوير والارتقاء بمستوى الأداء المؤسسي، من خلال اتّخاذ مجموعة من تدابير التطوير والإصلاح في إدارة المال العام، والمنظومة التشريعية، والبنى المؤسسية، وسيادة القانون، وتنفيذها.

الهدف من إعداد التقارير الرصدية

في إطار تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في بلورة السياسات العامة المناسبة والمساءلة على تنفيذها، يهدف ائتلاف «أمان» إلى إعداد تقارير رصدية ربعية حول مجريات عملية الإصلاح، لرصد أهم التطورات الحاصلة في عملية الإصلاح وفقاً لأجندة الإصلاح المعلن عنها، مع تسليط الضوء على النقاط التي تعكس التقدم أو الانحراف في عملية الإصلاح. وتشمل عملية الرصد والمتابعة قرارات الحكومة، وخططها، وإجراءاتها بهذا الصدد. وتكمن أهمية هذه التقارير في كونها تشكل بوصلة حول سير عملية الإصلاح من أجل المطالبة بالتدخل المناسب في الوقت المناسب، وعدم الانحراف عن هدف عملية الإصلاح. ولإنجاز هذا التقرير، سيتم الاعتماد على منهجية عمل عملية في الرصد للقرارات والمعطيات التي يتم جمعها من مصادر مختلفة، وإجراء مقابلات مع المسؤولين أينما تم اتخاذ قرار، وأينما تطلب الأمر.

محاور التقرير

سيركز التقرير على المحور الثاني من برنامج التنمية والتطوير؛ وهو تطوير البيئة التشريعية والارتقاء بالأداء المؤسسي، ويقوم هذا المحور على ركائز عدة تتضمن:

أولاً. تطوير السياسات المالية وإدارة المالية العامة.
ثانياً. تعزيز منظومة الحوكمة وسيادة القانون.
ثالثاً. تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار والأعمال.
رابعاً. الارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين في القطاعات الحيوية.

سيحتوي التقرير فيما يخص المحور الثاني على رصد لكل ركيزة بما يشمل:

- القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني ذات العلاقة بالمؤشرات والركائز.
- قرارات واجتماعات اللجان الحكومية المشكلة لذات العلاقة.
- الخطط الاستراتيجية الحكومية المقرة والمعتمدة ذات العلاقة بالركائز.
- الموازنات المالية المرصودة لتنفيذ الخطة ذات العلاقة بالركائز.

منهجية إعداد التقرير:

- تطوير هيكلية التقرير المقترح بالتنسيق مع فريق «أمان».
- تطوير مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بالركائز الأربع وتصنيفها.
- جمع المعلومات ذات العلاقة من مصادرها المختلفة المتعلقة بالمؤشرات.
- استخلاص نتائج تتبع المؤشرات.
- إعداد المسودة الأولى.
- مناقشة المسودة الأولى من التقرير ضمن ورش عمل مع الأطراف ذات العلاقة، وتطويرها بناء على النقاش.
- إعداد المسودة النهائية من التقرير.
- اقتراح خطة ضغط ومناصرة لتنفيذ بقية جوانب المحور الثاني.

مصادر المعلومات:

- التشريعات (القوانين والأنظمة) والإجراءات والقرارات الرسمية والحكومية التي تم اتّخاذها والمتعلقة بالموضوع.
- التقارير الرصدية الربعية والتقرير الشامل، التي أعدها ائتلاف «أمان» العام 2024.
- المواقع الإلكترونية للمؤسسات العامة الفلسطينية ومنظمات المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المختصة.
- المراجع والمصادر المكتبية من تقارير ودراسات وأوراق بحثية ذات علاقة بالموضوع.
- مقابلات فردية مع ذوي العلاقة والمختصين.

أولاً. القرارات والتكليفات والإجراءات الحكومية

عقد مجلس الوزراء في الفترة الواقعة بين (تشرين الثاني 2025–شباط 2026) (16) جلسة، صدر عنها ما يقارب* الـ (107) قرارات في مجالات عدة، من بينها ما يتعلق بركائز الإصلاح الأربع، وقد ظهرت على النحو الاتي:

الركيزة الأولى: تطوير السياسات المالية والإدارة المالية العامة

تهدف هذه الركيزة إلى تعزيز كفاءة إدارة المال العام، وضمان استدامة المالية العامة، من خلال إصلاح منظومتي الإيرادات والنفقات، وتطوير أدوات إعداد الموازنة العامة وتنفيذها. تركز الحكومة ضمنها على توسيع القاعدة الضريبية بعدالة، وتحسين التحصيل المالي المحلي، وترشيد الإنفاق العام عبر ضبط فاتورة الرواتب، وتعزيز الرقابة على النفقات، وتطوير نظام التقاعد. كما تشمل اعتماد قانون ضريبة القيمة المضافة الجديد، ومراجعة قانون ضريبة الدخل، وتعزيز التحول الرقمي في إدارة المالية العامة بما يحد من الهدر، ويزيد الشفافية والمساءلة. وتُعد هذه الركيزة الأساس الذي تستند إليه بقية محاور الإصلاح في تمويل التنمية، وتحسين الخدمات، وضمان الاستقرار المالي للدولة.

1- **تعزيز الإيرادات المحلية**، وتشمل مجموعة مؤشرات هي: تحسين أداء إدارة الضرائب، واعتماد قانون جديد لضريبة القيمة المضافة، ومراجعة قانون ضريبة الدخل.

القرارات والتكليفات الحكومية

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني، خلال فترة التقرير، مجموعة من القرارات المتعلقة بمجال تعزيز الإيرادات المحلية، التي جاءت كما هو وارد في الجدول رقم (1) أدناه:

جدول رقم (1): القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء بتعزيز الإيرادات المحلية

تعزيز الإيرادات المحلية		
المؤشر	القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء	رقم الجلسة وتاريخها
تحسين أداء الضرائب	– الموافقة على تمديد الإطار الزمني للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي الحالية (2018–2025). – القراءة الأولى لنظام سجل التجارة الإلكترونية في فلسطين.	جلسة رقم (85) المنعقدة بتاريخ 2025/11/11. جلسة رقم (91) بتاريخ 2025/12/23.
	صادق مجلس الوزراء على نظام رسوم محكمة تسوية الأراضي والمياه، بما يحدد وينظم الرسوم الواجبة على تلقي الخدمات.	بيان جلسة رقم (92) بتاريخ 2025/12/30.
	قرار تحكيم بإلزام شركة "أوريدو" للاتصالات دفع مبلغ مالي نقدي لخزينة الدولة، إضافة إلى توفير مبلغ مالي آخر يتم استخدامه في تطوير وتأهيل البنية التحتية للاتصالات في فلسطين، ولاسيما في قطاع غزة (جزء من برنامج الحكومة الإصلاحي لاستكمال ملف التسويات المالية العالقة منذ سنوات).	بيان جلسة رقم (93) بتاريخ 2026/1/6.
	القراءة الثالثة لمشروع قانون خفض استخدام النقد.	بيان جلسة (97) بتاريخ 2026/2/10.
	المصادقة على مشروع نظام سجل التجارة الإلكترونية.	بيان جلسة (97) بتاريخ 2026/2/10.
مراجعة قانون ضريبة الدخل	مدرج ضمن بند «قيد الدراسة والإعداد، وبصدد عرضه على مجلس الوزراء»، ولم يظهر أي تقدم خلال فترة الرصد.	

* تم استخدام كلمة ما يقارب لأن الرقم 107 يعبر فقط عن عناوين القرارات المدرجة تحت خانة قرارات مجلس الوزراء، ويجدر الذكر أن العديد من القرارات تظهر بشكل موضوعات تحت خانة بيانات جلسات مجلس الوزراء، لذلك يعتبر هذا الرقم رقماً تقريبياً.

2- **ترشيد النفقات العامة**، وتشمل مجموعة مؤشرات هي: إجراء مراجعة وظيفية للوزارات والمؤسسات العامة، تعزيز نظام الرقابة على النفقات الحكومية، تدابير ضبط بند الإنفاق على الرواتب، اعتماد خطة لسداد المتأخرات على الحكومة، إصلاح نظام التقاعد، تطوير نظام التحويلات الطبية لوزارة الصحة.

القرارات والتكليفات الحكومية

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني، خلال فترة التقرير، مجموعة من القرارات المتعلقة بمجال ترشيد النفقات العامة، جاءت كما هو وارد في الجدول رقم (2) أدناه:

جدول رقم (2): القرارات والتكليفات الحكومية بترشيد النفقات العامة

ترشيد النفقات العامة		
المؤشر	**القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء**	**رقم الجلسة وتاريخها**
حوكمة المؤسسات وإجراء مراجعة وظيفية للوزارات والمؤسسات العامة	المصادقة على الهيكل التنظيمي وبطاقات الوصف الوظيفي لوزارة الصناعة. واعتماد بطاقة الوصف الوظيفي للمدير العام للمركز الوطني للبحوث الزراعية. وتكليف رؤساء الدوائر الحكومية بدراسة معايير استحداث الهياكل التنظيمية للدوائر الحكومية.	جلسة رقم (86) بتاريخ 2025/11/17.
	إضافة وزارة النقل والمواصلات إلى الدوائر الحكومية المشمولة بالمرحلة الأولى من عملية المراجعة الوظيفية.	جلسة رقم (89) بتاريخ 2025/12/9.
	اجتماع رئيس الوزراء مع عدد من الوزراء ورؤساء الهيئات الحكومية، لمتابعة سير عملية المراجعة الوظيفية، وما تم إنجازه من قبل الدوائر الحكومية المستهدفة من إطلاق المرحلة الأولى من عملية المراجعة الوظيفية، التي أقرها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2025/9/30، التي تشمل وزارات: المالية، الصحة، التربية والتعليم العالي، الحكم المحلي، وسلطتي الطاقة، والمياه، بالتنسيق والتعاون مع المكتب التنفيذي للتطوير والإصلاح.	تاريخ نشر الخبر على الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء 2026/01/28.
	المصادقة على جدول التشكيلات للعام 2025 الذي يتضمن مختلف الاستحقاقات الإدارية لموظفي الخدمة المدنية، وبما يتضمنه ذلك من خطوات تدريجية لتثبيت موظفي العقود ابتداءً بالمرحلة الأولى التي تشمل 500 موظف، في ضوء معايير الكفاءة والاحتياج الفعلي. المصادقة على اعتماد طلبات محددة للتوظيف في ضوء سياسة الترشيد للحد الأدنى، وبما يلبي احتياجات القطاعات الحيوية الملحة، وبخاصة قطاعي الصحة والتعليم.	بيان جلسة رقم (90) بتاريخ 2025/12/16.
	نسّب مجلس الوزراء للسيد الرئيس بتعيين رئيس لسلطة جودة البيئة، ووكيلٍ لوزارة الأوقاف (وصلا بالتنافس على الموقعين).	جلسة رقم (94) بتاريخ 2026/1/14.
	إجراءات حكومية لتعزيز الكفاءة طالت تدوير وتحديث 313 موقعاً إشرافياً حكومياً حتى مطلع كانون الثاني 2026، حيث شملت (تدوير رؤساء هيئات ودوائر حكومية، تعيين من خلال التدوير لوكلاء وزارات من موظفي القطاع العام بالتنافس، تدوير المناصب الإشرافية في الوزارات والهيئات). كما وجّه رئيس الوزراء باستكمال العمل على توزيع وتطوير ونقل خبرات موظفي الفئات العليا، وتبادل الممارسات الفضلى، من خلال التدوير في مختلف الدوائر الحكومية.	تقرير مركز الاتصال الحكومي الصادر بتاريخ 2026/2/19.

ترشيد النفقات العامة		
المؤشر	القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء	رقم الجلسة وتاريخها
تعزيز نظام الرقابة على النفقات الحكومية	المصادقة على نظام تنظيم شؤون الحج، بما يساهم في رفع جودة الخدمات المقدمة للحجيج، وترشيد النفقات والتكاليف.	بيان جلسة رقم (89) بتاريخ 2025/12/10.
	مصادقة مجلس الوزراء على توصيات اللجنة الفنية لإدارة أملاك الدولة، وأهمها: تخصيص أرض حكومية في أريحا لصالح وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات بناء مجمع دوائر حكومية، وتخصيص أرض لصالح وزارة الصحة لإنشاء مديرية صحة حلحول.*	بيان جلسة رقم (98) بتاريخ 2026/2/17.
	باشرت وزارة المالية والتخطيط تنفيذ خطوات إصلاحية، تمثلت في إدخال نظام تسجيل الالتزامات (CCS) حيّز التنفيذ بعد تدريب 41 مركز مسؤولية وتعميمه على الوزارات والدوائر الحكومية، إلى جانب تطوير تدفقات العمل وربطها بمؤشرات الامتثال الشهرية.	مركز الاتصال الحكومي. حصاد عام 2025 (الجزء الثاني): أبرز ما أنجزته الحكومة في القطاع الاقتصادي. تاريخ النشر 2026/2/25.
اعتماد خطة لسداد المتأخرات على الحكومة	حتى اللحظة، لا توجد خطة مفصلة منشورة رسمياً بصيغة جدول زمني للسداد الكامل أو "قانون سداد المتأخرات" مستقل رسمياً.	
إصلاح نظام التقاعد	لم تظهر أية إجراءات بهذا الخصوص أثناء فترة الرصد.	
تطوير نظام التحويلات الطبية لوزارة الصحة	ضمن خطة الإصلاح الصحي، واصلت الوزارة تعزيز حوكمة نظام التحويلات الطبية وتوحيد الأسعار والعقود مع مقدمي الخدمات الصحية، ووقعت اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز نظام التمويل الصحي، وترشيد التحويلات بقيمة 2.88 مليون يورو.	تقرير مركز الاتصال الحكومي بتاريخ 2025/11/8.
	المصادقة على الإطار التعاقدي مع المستشفيات المستقبلة للحوالات الطبية الذي من شأنه تأمين دفعات للمستشفيات الوطنية لتغطية ما أمكن من فواتير العلاج ضمن المبالغ المرصودة.	جلسة رقم (86) بتاريخ 2025/11/17.

3- **تحقيق الاستدامة المالية**، وتشمل مؤشرين هما: اعتماد حد أقصى للعجز في الموازنة، إعادة هيكلة الدين العام.

القرارات والتكليفات الحكومية

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني، خلال فترة التقرير، مجموعة من القرارات المتعلقة بمجال الاستدامة المالية، التي جاءت كما هو وارد في الجدول رقم (3) أدناه:

جدول رقم (3): القرارات والتكليفات الحكومية الخاصة بتحقيق الاستدامة المالية

تحقيق الاستدامة المالية		
الموضوع	القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء	رقم الجلسة وتاريخها
اعتماد حد أقصى للعجز في الموازنة	لم يظهر في تصريحات وزير المالية الخاصة بمعالم موازنة العام 2026، ما يشير إلى اعتماد حد أقصى للعجز[1].	
إعادة هيكلة الدين العام	لم يظهر في تصريحات وزير المالية الخاصة بمعالم موازنة العام 2026، أية آليات رسمية لإعادة هيكلة الدين العام أيضاً[2].	

* إن تنظيم التصرف بالأصول العامة، وضبط آليات إدارتها، يسهمان في الحد من الهدر المالي وتقليل المخاطر المرتبطة بسوء استخدام المال العام، ويعززان الرقابة المؤسسية على القرارات ذات الأثر المالي.

1 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية-«وفا». «سلامة: الوضع المالي خطير للغاية يهدد الخدمات الأساسية ولا بديل عن المقاصة». تاريخ النشر: 2026/02/12.

2 المصدر السابق.

مدى التقدم والانحراف في الركيزة الأولى:

1. **تعزيز الإيرادات المحلية:** شهدت فترة الرصد قرارات تنظيمية وتشريعية داعمة لتحسين كفاءة التحصيل وتعزيز الامتثال، من أبرزها القراءة الثالثة لمشروع قانون خفض استخدام النقد، والمصادقة على نظام سجل التجارة الإلكترونية، وتمديد العمل بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، والمصادقة على نظام رسوم محكمة تسوية الأراضي والمياه. كما شكل قرار التحكيم المتعلق بشركة أوريدو خطوة مهمة لتعزيز الإيرادات غير الضريبية، وتسوية التزامات عالقة.
في المقابل، لم يُسجل أي تقدم في مراجعة قانون ضريبة الدخل على الرغم من بقائه قيد الدراسة، ما يعكس تباطؤاً في الإصلاح الضريبي الشامل. وبوجه عام، تميل الإجراءات إلى المعالجة التنظيمية وتحسين الأدوات، أكثر من كونها إصلاحاً هيكلياً متكاملاً للبنية الضريبية.

2. **ترشيد النفقات العامة:** واصلت الحكومة تنفيذ المرحلة الأولى من المراجعة الوظيفية عبر اعتماد هياكل وبطاقات وصف وظيفي، وتوسيع الجهات المشمولة، ومتابعة مباشرة من رئيس الوزراء، إضافة إلى تدوير وتحديث 313 موقعاً إشرافياً، ما يعكس حراكاً إدارياً واضحاً.
وفي المقابل، فإن اعتماد جدول التشكيلات للعام 2025، مع تثبيت عدد من موظفي العقود، والموافقة على توظيف محدود في قطاعات حيوية، يظهر تناقضاً بين توجه الترشيد وضبط الإنفاق من جهة، واستمرار الالتزامات الوظيفية من جهة أخرى، حتى وإن كان ذلك ضمن حدود الاحتياج الفعلي. كما لم يظهر إصلاح مؤسسي مباشر في بند الرواتب، واقتصر الأمر على صرف نسب جزئية كإجراء مالي اضطراري. وفي ملف المتأخرات، لم تعلن خطة زمنية واضحة أو إطار قانوني مستقل للسداد.
بالمقابل، سجل ملف التحويلات الطبية تقدماً ملموساً عبر توحيد الأسعار، وتنظيم الإطار التعاقدي، والحصول على تمويل أوروبي لتعزيز الحوكمة، ما يجعله من أكثر محاور النفقات تقدماً خلال الفترة. وعموماً، اتسم مسار ترشيد النفقات بنشاط إداري دون تحول بنيوي واضح في هيكل الإنفاق، وبخاصة في الرواتب والمتأخرات.

3. **تحقيق الاستدامة المالية:** لم يظهر اعتماد رسمي لحد أقصى للعجز في موازنة 2026، كما لم تعلن آليات واضحة لإعادة هيكلة الدين العام. واتسم الخطاب المالي بالتحذير من خطورة الوضع والاعتماد على أموال المقاصة، دون ترجمة ذلك إلى سياسات أو أدوات انضباط مالي متوسطة وطويلة المدى. وعليه، بدت هذه المرحلة أقرب إلى إدارة الأزمة منها إلى تطوير أدوات استدامة مالية جديدة.

التقييم الختامي

حافظت الركيزة الأولى على زخم تنظيمي وإداري، وبخاصة في التحول الرقمي، وتنظيم الاقتصاد غير النقدي، واستكمال المراجعة الوظيفية، مع تقدم نسبي في التحويلات الطبية. إلا أن الإصلاح البنيوي ظل محدوداً، وبخاصة في ضريبة الدخل، وضبط الرواتب، وخطة المتأخرات، وحد العجز.

وتواجه الركيزة معيقات أساسية تتمثل في استمرار الأزمة المالية، والاعتماد على أموال المقاصة، وضعف الاستقرار النقدي، إضافة إلى القيود السياسية والمالية التي تحد من تبني إصلاحات هيكلية أوسع.

يمكن توصيف الأداء بأنه: نشط تنظيمياً، محدود بنيوياً، ومتدرج في الإصلاح، مع تباطؤ واضح في مسارات الاستدامة المالية طويلة المدى.

الركيزة الثانية: تعزيز منظومة الحوكمة وسيادة القانون

تتناول هذه الركيزة محورين أساسيين هما: تحقيق العدالة القضائية من خلال رفع كفاءة النظام القضائي ورقمنة إجراءاته؛ وترسيخ الديمقراطية وحرية التعبير، عبر تطوير التشريعات الضامنة لحرية التعبير وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي. وتهدف الحكومة من خلال هذه الركيزة إلى بناء منظومة حوكمة فعالة قائمة على العدالة، والمشاركة المجتمعية، واحترام حقوق المواطنين، بما يعزز ثقة الجمهور بالمؤسسات العامة، ويرسخ أسس الدولة القائمة على سيادة القانون.

1- **تحقيق العدالة القضائية**، وتشمل مؤشرين هما: زيادة كفاءة النظام القضائي، رقمنة الإجراءات القضائية.

القرارات والتكليفات الحكومية

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني، خلال فترة التقرير، مجموعة من القرارات المتعلقة بمجال تحقيق العدالة القضائية، جاءت كما هو وارد في الجدول رقم (4) أدناه:

جدول رقم (4): القرارات والتكليفات الخاصة بتحقيق العدالة القضائية

تحقيق العدالة القضائية		
الموضوع	القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء	رقم الجلسة وتاريخها
زيادة كفاءة النظام القضائي	– مناقشة القراءة الأولى مشروعي قرار بقانون بشأن محاكم التسوية.	بيان جلسة رقم (84) بتاريخ 2025/11/4
	– أعدّت الحكومة مشروع قانون للمساعدة القانونية لدعم الفئات الضعيفة غير القادرة على تحمل تكاليف التمثيل القانوني. – تم تعيين 21 قاضياً جديداً من خريجي المعهد القضائي الفلسطيني، بينما قُبل 32 متدرباً في المرحلة الثانية من معهد التدريب القضائي لتعزيز القضاء والنيابة العامة بمزيد من القضاة ووكلاء النيابة. ويجري العمل، أيضاً، على اعتماد نظام المناوبات لضمان تواجد القضاة في الخدمة خارج ساعات العمل الرسمية، إلى جانب توظيف كوادر جديدة في المحاكم. – أطلق المعهد القضائي برامج تدريبية إلكترونية جديدة في إدارة المحاكم. – أقر مجلس الوزراء دراسة تقييمية شاملة للقطاع القضائي بهدف تحسين الأداء بما يتماشى مع المعايير الدولية – نسّب مجلس الوزراء للسيد الرئيس مشروع قرار بقانون محاكم التسوية، وبخاصة بعد إلحاقها بمجلس القضاء الأعلى، الأمر الذي من شأنه تسريع الإجراءات في محاكم التسوية وتحديث التشريعات التي مضى عليها عشرات السنوات، وبما يواكب التطورات في ظل خطة قطاع العدالة لتطوير التشريعات، بما يخدم سرعة البت في القضايا وإنجاز العدالة والتخفيف عن أبناء شعبنا.	تقرير مركز الاتصال الحكومي «الحكومة الفلسطينية تُحرز تقدماً في اتّخاذ تدابير رئيسية لتعزيز الحوكمة وسيادة القانون». بتاريخ 2025/11/26 (صادر باللغة الإنجليزية).[3] بيان جلسة رقم (92) بتاريخ 2025/12/30.

2- **ترسيخ الديمقراطية وحرية التعبير**، تشمل مراجعة قانون الجرائم الإلكترونية.

القرارات والتكليفات الحكومية

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني، خلال فترة التقرير، مجموعة من القرارات المتعلقة بمجال ترسيخ الديمقراطية وحرية التعبير، جاءت كما هو وارد في الجدول رقم (5) أدناه:

3 https://pmo.pna.ps/en/Article/5969/Palestinian-government-advances-key-measures-to-strengthen-governance-and-rule-of-law?utm

جدول رقم (5): القرارات والتكليفات الخاصة بترسيخ الديمقراطية وحرية التعبير

ترسيخ الديمقراطية وحرية التعبير		
الموضوع	القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء	رقم الجلسة وتاريخها
مراجعة القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية	انتهت مرحلة المشاورات الخاصة بالقرار بقانون على منصة التشريع بتاريخ 2025/9/10. ولم تظهر إجراءات حكومية رسمية للسير بإقرار القرار بقانون بعد هذا التاريخ.	موقع منصة التشريع: https://econsultation.moj.pna.ps/consultation-details/65
انتخاب مجالس الهيئات المحلية	أقر المجلس إجراء انتخابات الهيئات المحلية بتاريخ 2026/4/25، وذلك استناداً إلى المادة (72) من القرار بقانون رقم (23) لسنة 2025م.	جلسة رقم (88) بتاريخ 2025/12/2.
شفافية تشاركية	اتبعت الحكومة سياسة نشر القرارات بقوانين قبل إصدارها بصيغتها النهائية على منصة التشريع لوزارة العدل.	موقع منصة التشريع: https://econsultation.moj.pna.ps/
مشروع قرار بقانون حق الحصول على المعلومات	نشرت منصة التشريع تقريراً بشأن الردود القانونية على ملاحظات الجمهور وأسئلته المقدمة حول مسودة القرار بقانون. ولم تظهر إجراءات حكومية رسمية للسير بإقرار القرار بقانون حتى تاريخه.	نشر بتاريخ 2026/1/26 على رابط منصة التشريع: https://econsultation.moj.pna.ps/

مدى التقدم والانحراف في الركيزة الثانية

1. **تحقيق العدالة القضائية:** شهدت فترة الرصد حراكاً تشريعياً وإجرائياً في قطاع العدالة، تمثل في مناقشة مشروع قرار بقانون بشأن محاكم التسوية، والتنسيب به للسيد الرئيس، بما يعزز تسريع البت في القضايا. كما أعدت الحكومة مشروع قانون للمساعدة القانونية، وعززت الجهاز القضائي بتعيين قضاة جدد، وقبول دفعات تدريبية، وإطلاق برامج تدريب إلكتروني، وإقرار دراسة تقييمية شاملة للقطاع القضائي.
تعكس هذه الإجراءات توجهاً نحو تحسين الكفاءة المؤسسية وبناء قدرات القضاء، إلا أنها تظل في إطار تعزيز الأداء وتسريع الإجراءات، أكثر من كونها إصلاحاً عميقاً في منظومة العدالة أو بنيتها التشريعية الشاملة.

2. **ترسيخ الديمقراطية وحرية التعبير:** في هذا المحور، استمرت الحكومة في نشر مشاريع القرارات بقوانين على منصة التشريع قبل إقرارها، بما يعزز مبدأ الشفافية التشاركية. كما أقر مجلس الوزراء إجراء انتخابات الهيئات المحلية في نيسان 2026، وهو مؤشر مهم على استمرارية المسار الديمقراطي المحلي.
في المقابل، لم يظهر تقدم إجرائي في مراجعة القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية بعد انتهاء المشاورات، كما لم تسجل خطوات رسمية لإقرار مشروع قرار بقانون حق الحصول على المعلومات، ما يعكس تباطؤاً في استكمال الإطار التشريعي الضامن لحرية التعبير، والحق في الوصول إلى المعلومات.

التقييم الختامي

اتسمت الركيزة الثانية بنشاط تشريعي وتنظيمي ملحوظ في قطاع العدالة، مع تقدم ملموس في تعزيز كفاءة القضاء وبناء قدراته، واستمرار خطوات الشفافية التشاركية، والإعداد لانتخابات الهيئات المحلية.

إلا أن وتيرة الإصلاح التشريعي المرتبط بالحريات العامة وحرية التعبير بدت أبطأ، وبخاصة في ملفات الجرائم الإلكترونية، وحق الحصول على المعلومات.

يمكن توصيف أداء الركيزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بأنه: متقدم إجرائياً في قطاع العدالة، متدرج في مسار الحريات العامة، ويحتاج إلى تسريع استكمال الإطار التشريعي الضامن لسيادة القانون وحقوق المواطنين.

الركيزة الثالثة: تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار والأعمال

تركز هذه الركيزة على تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية جاذبة للاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال تحديث القوانين الناظمة للأعمال، وتبسيط الإجراءات، وتوسيع الشراكة مع القطاع الخاص. تستهدف الحكومة من خلالها تطوير التشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار والمنافسة ومنع الاحتكار، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون الشركات، بما يضمن الشفافية وتكافؤ الفرص في السوق الفلسطينية. كما تعمل على تعزيز دور المؤسسات الداعمة للأعمال، وتمكين القطاع الخاص كشريك رئيسي في التنمية، الأمر الذي يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل مستدامة، ويجعل الإصلاح التشريعي والاقتصادي رافعة أساسية لتحقيق أهداف التحول الوطني.

1- تحديث قانون تشجيع الاستثمار

القرارات والتكليفات الحكومية

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني، خلال فترة التقرير، قراراً يتعلق بمجال تحديث قانون تشجيع الاستثمار، كما هو وارد في جدول رقم (6) أدناه:

جدول رقم (6): القرارات والتكليفات الخاصة بتحديث قانون تشجيع الاستثمار

الموضوع	القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء	رقم الجلسة وتاريخها
تحديث قانون تشجيع الاستثمار	أُقر قانون تشجيع الاستثمار بالقراءة الأخيرة. وحتى تاريخه لم يصدر القرار بقانون عن الرئيس.	

2. قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)

القرارات والتكليفات الحكومية

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني، خلال فترة التقرير، مجموعة من القرارات المتعلقة بقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، جاءت كما هو وارد في الجدول رقم (7) أدناه:

جدول رقم (7): القرارات والتكليفات الخاصة بقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الموضوع	القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء	رقم الجلسة وتاريخها
مشروع قانون الشراكة بين القطاعين الخاص والعام	- بحث مجلس الوزراء المقترحات الخاصة بمشروع قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص الذي ستتم إحالته للدوائر الحكومية لدراسته وإبداء الملاحظات بشأنه، وعرضه على منصة التشريع الخاصة بوزارة العدل. - تم نشره على منصة التشريع للتشاور منذ تاريخ 2026/2/8 وحتى تاريخ 2026/2/24.	بيان جلسة رقم (96) بتاريخ 2026/2/3. موقع القرار بقانون على منصة التشريع: https://econsultation.moj.pna.ps/consultation-details/111

3. اعتماد قانون المنافسة ومنع الاحتكار

القرارات والتكليفات الحكومية

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني، خلال فترة التقرير، قرارا يتعلق باعتماد قانون المنافسة ومنع الاحتكار، جاء كما هو وارد في الجدول رقم (8) أدناه:

جدول رقم (8): القرارات والتكليفات الخاصة باعتماد قانون المنافسة ومنع الاحتكار

الموضوع	القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء	رقم الجلسة وتاريخها
قانون المنافسة ومنع الاحتكار	دخل القانون حيز التنفيذ في شهر 2025/11 بعد نشره في الوقائع الفلسطينية في شهر 2025/4، حيث منح القانون فترة للأطراف المعنية لتصويب أوضاعها.	

4. مراجعة قانون الشركات

القرارات والتكليفات الحكومية

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني، خلال فترة التقرير، مجموعة من القرارات المتعلقة بمراجعة قانون الشركات، جاءت كما هو وارد في الجدول رقم (9) أدناه:

جدول رقم (9): القرارات والتكليفات الخاصة بمراجعة قانون الشركات

الموضوع	القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء	رقم الجلسة وتاريخها
مراجعة قانون الشركات	- دخل نظام رقم (14) لسنة 2025 بتعديل نظام الشركات غير الربحية رقم (20) لسنة 2022م حيز التنفيذ في شهر 2025/21.[4]	
	- مشروع قرار بقانون الإعسار رقم (...) لسنة 2025 - القراءة الأولى لمشروع قرار بقانون الإعسار.*	نشر على منصة التشريع بين 2025/12/21-6.[5] - جلسة رقم (96) بتاريخ 2026/2/3.

مدى التقدم والانحراف في الركيزة الثالثة

1. **تحديث قانون تشجيع الاستثمار:** إن عدم صدور القانون عن السيد الرئيس، يبقيه في مرحلة غير مكتملة من حيث النفاذ القانوني. وعليه، يمكن وصف التقدم بأنه متقدم إجرائياً، غير مكتمل تنفيذياً.

2. **قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** بحث مجلس الوزراء مشروع القانون، وأحاله للدوائر الحكومية، ونشره على منصة التشريع للتشاور خلال شباط 2026، ما يعكس مساراً تشاورياً منظماً. غير أن المشروع ما زال في طور الدراسة ولم يصل إلى مرحلة الإقرار، ما يعني أن الإطار الناظم للشراكات الاستثمارية الكبرى لا يزال قيد التأسيس.

3. **قانون المنافسة ومنع الاحتكار:** يمثل دخول هذا القانون حيز التنفيذ خطوة فعلية نحو تنظيم السوق وتعزيز تكافؤ الفرص. ويعد هذا المحور من أكثر الملفات تقدماً من حيث الانتقال من التشريع إلى التطبيق.

4. **مراجعة قانون الشركات:** دخل تعديل نظام الشركات غير الربحية حيز التنفيذ، كما تم طرح مشروع قرار بقانون الإعسار ونشره للتشاور، وبدء مناقشته بالقراءة الأولى، ما يعكس توجهاً لتحديث المنظومة القانونية المنظمة لدورة حياة الشركات، وبخاصة في حالات التعثر. ومع ذلك، لا تزال هذه المسارات في مراحلها الأولية ولم تكتمل بإقرار نهائي شامل.

---

4 الجريدة الرسمية، عدد 232: https://mjr.ogb.gov.ps/Decrees/Details/34097

* تعتبر العلاقة بين قانون الشركات وقانون الإعسار تكاملية؛ فقانون الشركات ينظم الشركات وهي تعمل، وقانون الإعسار ينظم الشركة عندما تتعثر.

5 https://econsultation.moj.pna.ps/consultation-details/103?utm

التقييم الختامي

اتسمت الركيزة الثالثة بزخم تشريعي واضح، وبخاصة في دخول قانون المنافسة حيز التنفيذ، والتقدم في تحديث قوانين الاستثمار والشراكة والشركات. غير أن عدداً من المسارات لا يزال في طور القراءة أو التشاور، ما يعني أن الأثر الفعلي على بيئة الأعمال لم يترسخ، بعدُ، بصورة كاملة.

وتواجه هذه الركيزة تحديات تتعلق بطول الدورة التشريعية، والحاجة إلى مواءمة القوانين الجديدة مع بيئة اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار.

يمكن توصيف أداء الركيزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بأنه: متقدم تشريعياً، متدرج تنفيذياً، وواعد من حيث البنية القانونية، لكنه لا يزال في مرحلة ترسيخ الإطار المؤسسي والتنظيمي الداعم للاستثمار.

الركيزة الرابعة: الارتقاء بمستوى تقديم الخدمات الأساسية

تركز هذه الركيزة على تحسين جودة وكفاءة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في القطاعات الحيوية؛ مثل المياه، والطاقة، والصحة، والتعليم، والاتصالات، والحماية الاجتماعية. وتسعى الحكومة من خلال هذه الركيزة إلى تعزيز العدالة في توزيع الخدمات وتطوير بنيتها المؤسسية عبر التحول الرقمي، وتبسيط الإجراءات، وتوسيع نطاق الوصول، وبخاصة في المناطق المهمشة والمتأثرة بإجراءات الاحتلال. كما تهدف إلى ترشيد إدارة الموارد العامة في هذه القطاعات، وضمان استدامة الخدمات من خلال الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية. وتشكل هذه الركيزة البعد الملموس لعملية الإصلاح، إذ تترجم السياسات المالية والقانونية والإدارية إلى أثر مباشر في حياة المواطنين وجودة معيشتهم.

1. قطاع المياه

القرارات والتكليفات الحكومية

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني، خلال فترة التقرير، مجموعة من القرارات المتعلقة بقطاع المياه، جاءت كما هو وارد في الجدول رقم (10) أدناه:

جدول رقم (10): القرارات والتكليفات الخاصة بقطاع المياه

قطاع المياه		
الموضوع	**القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء**	**رقم الجلسة وتاريخها**
خطة الاستجابة الوطنية للطوارئ المائية في غزة	– استعرضت غرفة العمليات الحكومية خطة الإغاثة والتعافي المبكر لقطاع المياه في قطاع غزة، مشيرة إلى أن الخطة التنفيذية للإغاثة والتعافي المبكر لقطاع المياه في قطاع غزة، هي خطة أولية قطاعية تراعي التطورات، ويتم تحديثها بشكل مستمر بالتعاون مع الشركاء العرب والدوليين والمؤسسات الأممية، حيث وردت إشارات أن سلطة المياه تعمل ضمن خطة عاجلة بالتعاون مع مصلحة مياه بلديات الساحل والمؤسسات الأممية، وأنها تواصل تنفيذ أعمال الصيانة الطارئة.[6]	
	– **تدخلات:** لتوسعة رقعة تدخلات سلطة المياه في غزة، وصيانة خطوط التزويد، فقد صادق المجلس على استئجار مقر جديد لصالح سلطة المياه في دير البلح لتعزيز تدخلاتها من أجل تلبية احتياجات المواطنين.	جلسة رقم (86) بتاريخ 2025/11/17.
	تدخلات: مواصلة إصلاح وصلات المياه وتعزيز الموارد المائية.	جلسة رقم (93) بتاريخ 2026/1/6.
	– موافقة مجلس الوزراء على استئجار مقر جديد ومخزن لمصلحة مياه بلديات الساحل/غزة.	– قرارات جلسة مجلس الوزراء رقم (99) بتاريخ 2026/2/24.

6 الموقع الرسمي لوزارة التنمية الاجتماعية على الفيس بوك. تاريخ النشر 2025/10/30.

قطاع المياه		
الموضوع	القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء	رقم الجلسة وتاريخها
اعتماد تعرفة جديدة للمياه والصرف الصحي	صادق مجلس الوزراء على توصيات قطاع تنظيم المياه الخاصة بتسعيرة المياه بالجملة لمزودي المياه للسنوات الثلاث القادمة، مع التشديد على منع رفع التكلفة على المواطنين، وتعزيز الكفاءة المطلوبة من المشغلين.	جلسة رقم (84) بتاريخ 2025/11/4.
تنظيم تحصيلات مبيعات المياه استكمال التسويات تسويات إضافية	– المصادقة على تثبيت مديونية المياه لعدد من الهيئات المحلية. – أنجزت وزارة الحكم المحلي أعمال التسويات المالية في 8 هيئات محلية جديدة ليرتفع العدد الإجمالي إلى 154 هيئة. – في حديث زياد الميمي رئيس سلطة المياه لتلفزيون فلسطين: بلغ مجموع ديون مزودي خدمة المياه لسلطة المياه 1.8 مليار شيكل، وبالتعاون مع وزارتي الحكم المحلي والمالية، تم تسوية الديون لـ 1.5 مليار شيكل، وقد ساهمت الحكومة الفلسطينية بتوفير عدادات مسبقة الدفع لعدد من الهيئات المحلية والبلديات بتمويل حكومي. – اعتماد المتطلبات والمواصفات الفنية لعدادات المياه مسبقة الدفع "الإصدار الخامس".	– جلسة رقم (86) بتاريخ 2025/11/17. – تقرير مركز الاتصال الحكومي للفترة 15–2026/2/21 بتاريخ 2026/2/22. – تاريخ اللقاء 2026/2/17. – قرارات جلسة مجلس الوزراء رقم (99) بتاريخ 2026/2/24.

2. قطاع الطاقة

القرارات والتكليفات الحكومية

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني، خلال فترة التقرير، مجموعة من القرارات المتعلقة بقطاع الطاقة، جاءت كما هو وارد في الجدول رقم (11) أدناه:

جدول رقم (11): القرارات والتكليفات الخاصة بقطاع الطاقة

قطاع الطاقة		
الموضوع	القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء	رقم الجلسة وتاريخها
اعتماد استراتيجية وطنية لقطاع الطاقة للفترة 2025–2030	اعتماد «الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة في فلسطين للأعوام 2025م–2030م».	جلسة رقم (91) بتاريخ 2025/12/23.
تحسين الإطار القانوني والتشريعي لتشجيع الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة	صدر في الجريدة الرسمية قرار مجلس الوزراء بالمصادقة على تعليمات ربط مشاريع الطاقة المتجددة على شبكات الكهرباء بنظام صافي الفوترة رقم (4) لسنة 2025م.[7*]	
اعتماد تعرفة مناسبة لمنتجي الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة	لم يتم الإعلان رسمياً عن «تعرفة ثابتة أو مميزة معتمدة» لمنتجي الكهرباء المتجددة في فلسطين، وما هو معمول به في نظام صافي الفوترة المعتمد في فلسطين هو عمل المقاصة بين الإنتاج والاستهلاك، ولا يحدد حتى الآن تعرفة شراء مستقلة للمنتجين من مصادر متجددة.	

7 الجريدة الرسمية. العدد رقم 233. تاريخ النشر: 2025/12/29.

* ملاحظة: ورد في الخطة الوطنية للطاقة المتجددة 2025–2030 تحت عنوان البنود الرئيسية لإنجاح هذه الخطة تظهر في جدول مع المدد الزمنية اللازمة لإنجازها أن الفترة الزمنية 2025 و2026 مخصصة «لعقد ورش عمل مع الشركاء لتقييم التشريعات والسياسات القائمة وسبل تطويرها بما يتناسب مع هذه الخطة». لذا، يصعب الحكم على مدى إنجاز ما يتعلق بهذا البند في ظل أن تاريخ إصدار الخطة هو كانون الثاني 2025، وأن تقرير الرصد الحالي يغطي، فقط، حتى نهاية شهر آذار من العام 2026.

قطاع الطاقة		
الموضوع	القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء	رقم الجلسة وتاريخها
تضمين برنامج تخزين الطاقة الكهربائية في مشاريع الطاقة المتجددة	– أطلق رئيس الوزراء الفلسطيني، الدكتور محمد مصطفى، محطة «نور طوباس» للطاقة الشمسية، وأشار السيد أيمن إسماعيل رئيس سلطة الطاقة أثناء الافتتاح إلى أنه تم إدخال تقنيات تخزين الطاقة المتطورة في المحطة. – تم إطلاق المرحلة الثانية من الصندوق الدوّار للطاقة الشمسية بأنظمة تخزين، وتطوير منصة "GIS" موحدة للتخطيط الفني. كما وُقعت اتفاقية تمويل يابانية بقيمة 27.3 مليون دولار، منها 6.3 ملايين دولار لقطاع الطاقة، لتعزيز خدمات الكهرباء وأنظمة الطاقة الشمسية مع التخزين في قطاع غزة، دعماً لاستقرار الخدمات وصمود المواطنين.	الصفحة الرسمية لمجلس الوزراء. تاريخ النشر:[8] 2026/01/13. – تقرير مركز الاتصال الحكومي للفترة 15–2026/2/21 بتاريخ 22/ 2/ 2026.
السماح لجميع مستهلكي وموزعي الكهرباء بالاستثمار في الطاقة المتجددة لإنتاج احتياجاتهم واعتماد تعرفة وطنية تشمل عناصر التكلفة	يتيح نظام صافي الفوترة الصادر عن مجلس الوزراء في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2025، نظامين مرنين: الأول، نظام الاستهلاك الذاتي الذي يتيح للمستهلكين استخدام الطاقة المنتجة لتغطية احتياجاتهم الخاصة (مع أنظمة تخزين أو دونها) وتصدير الفائض إلى الشبكة. الثاني، نظام المستهلك المنتج لشراء الطاقة من موزع الكهرباء بالسعر المعلن بالتعرفة الكهربائية وبيع كامل الطاقة المنتجة من النظام بسعر الجهد المتوسط. بحثت سلطة الطاقة تطوير مشاريع الطاقة الشمسية مع هيئة تشجيع الاستثمار، وإعداد سلة حوافز مالية وتشريعية لجذب الاستثمارات.	– تقرير مركز الاتصال الحكومي للفترة 15–2026/2/21 بتاريخ 22/ 2/ 2026.
تنظيم تحصيلات مبيعات الكهرباء	– المصادقة على تثبيت مديونية الكهرباء لعدد من الهيئات المحلية. – أنهت التسويات المالية مع شركات توزيع الكهرباء الخمسة في الضفة الغربية، وجرى شراء وتركيب أكثر من (87) ألف عداد ذكي أسهمت في خفض الفاقد ورفع نسب التحصيل. – أنجزت وزارة الحكم المحلي أعمال التسويات المالية في 8 هيئات محلية جديدة ليرتفع العدد الإجمالي إلى 154 هيئة. تم عقد اجتماع موسّع لبحث ملف صافي الإقراض وتعزيز الاستدامة المالية عبر تحسين التحصيل، وتقليل الفاقد، والتوسع في العدادات الذكية، وتأهيل الشبكات.	– جلسة رقم (86) بتاريخ 2025/11/17. – مركز الاتصال الحكومي: حصاد العام 2025. بتاريخ 2026/1/5. – تقرير مركز الاتصال الحكومي للفترة 15–2026/2/21 بتاريخ 22/ 2/ 2026.

3. قطاع الصحة

القرارات والتكليفات الحكومية

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني، خلال فترة التقرير، مجموعة من القرارات المتعلقة بقطاع الصحة، جاءت كما هو وارد في الجدول رقم (12) أدناه:

8 https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/Details/56056?utm

جدول رقم (12): القرارات والتكليفات الخاصة بقطاع الصحة

الموضوع	القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء	رقم الجلسة وتاريخها
التحويلات الطبية	المصادقة على الإطار التعاقدي مع المستشفيات المستقبلة للتحويلات الطبية.	جلسة رقم (86) بتاريخ 2025/11/17.
إعادة هيكلة التأمين الصحي	تم تطوير نظام الربط الإلكتروني مع وزارتي التنمية الاجتماعية والعمل، وإدراج خدمات جديدة للتأمين الصحي الحكومي على منصة «حكومتي»، إلى جانب مراجعة سلة الخدمات الصحية الأساسية ضمن مشروع تمويل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الصحة العالمية، في خطوة نحو نظام تأمين صحي أكثر كفاءة وعدالة. شارك وزير الصحة في اجتماع المجلس الاستشاري الدولي الصحي مستعرضاً إصلاحات التأمين الصحي وتطوير النُظُم الصحية لتعزيز كفاءة الخدمات واستدامتها	إعلان لوزارة الصحة على صفحتها الرسمية بتاريخ 2025/11/9[9]. تقرير مركز الاتصال الحكومي حول أهم التدخلات التنموية والإصلاحية التي نَفَّذَتها الحكومة الفلسطينية، خلال الفترة الواقعة بين (2026/2/14-8)[10].
التدقيق الفني والمالي للمطالبات الطبية	المصادقة على الإطار التعاقدي مع المستشفيات المستقبلة للتحويلات الطبية، سيساعد في تنظيم العلاقة بين وزارة الصحة والمستشفيات الوطنية، وبخاصة آليات التحويل والصرف والأسعار.	جلسة رقم (68) بتاريخ 2025/11/17.

4. قطاع الاتصالات

القرارات والتكليفات الحكومية

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني، خلال فترة التقرير، مجموعة من القرارات المتعلقة بقطاع الاتصالات، جاءت كما هو وارد في الجدول رقم (13) أدناه:

جدول رقم (13): القرارات والتكليفات الخاصة بقطاع الاتصالات

قطاع الاتصالات		
الموضوع	**القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء**	**رقم الجلسة وتاريخها**
الهوية الرقمية الوطنية	القراءة الأولى لمشروع قرار بقانون معدل لقانون رقم 37 لسنة 2021 بشأن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتعديلاته، بما يتضمن مواءمة التشريعات مع خطط الحكومة لاستكمال تنفيذ مبادرة التحول الرقمي (**إجراء غير مباشر للهوية الرقمية**).	جلسة رقم (91) بتاريخ 2025/12/23.
	القراءة الأولى لخارطة الطريق الاستراتيجية لتأسيس الهوية الرقمية الوطنية الفلسطينية.	بيان جلسة رقم (94) بتاريخ 2026/1/14.
قانون حماية البيانات	إحالة مشروع «قرار بقانون حماية البيانات» إلى فخامة رئيس الدولة؛ لإصداره وفق الأصول.	جلسة رقم (85) بتاريخ 2025/11/11.
	استعرض مجلس الوزراء سياسة تصنيف البيانات الحكومية، بما يساهم في حماية البيانات وتحصين الأمن الرقمي للمؤسسات الحكومية، إلى جانب أن تصنيف هذه البيانات هو متطلب أساسي لإقرار قانون حق الحصول على المعلومات الذي يجري إعداد مسودته النهائية قبيل عرضه على مجلس الوزراء.	بيان جلسة رقم (91) بتاريخ 2025/12/23.

9 الموقع الرسمي لوزارة الصحة الفلسطينية. «وزارة الصحة: خطوات متسارعة نحو توطين الخدمات الصحية والإصلاح الشامل في النظام الصحي الفلسطيني». 2025/11/9: https://site.moh.ps/index/ArticleView/ArticleId/7550/Language/ar

10 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – «وفا». «مركز الاتصال الحكومي يرصد أهم التدخلات التي نفذتها الحكومة خلال الأسبوع الماضي». 2026/2/15.

قطاع الاتصالات		
الموضوع	القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء	رقم الجلسة وتاريخها
الدفع الإلكتروني	– القراءة الأولى لمشروع قرار بقانون خفض استخدام النقد. – أقر المجلس بالقراءة النهائية مشروع قرار بقانون خفض استخدام النقد، وأعلن أنه سيتم تنسيب مشروع القانون للسيد الرئيس لإصداره وفق الأصول. – الرئيس يصدر قرار بقانون رقم (4) لسنة 2026 بشأن خفض استخدام النقد.*	بيان جلسة رقم (93) بتاريخ 2026/1/8. بيان جلسة رقم (97) بتاريخ 2026/2/10. الجريدة الرسمية. عدد 235.[11]
التحصيل الرقمي لضريبة القيمة المضافة	أعلنت الإدارة العامة للجمارك والضرائب الفلسطينية عن إطلاق خدمات سداد ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل عبر منصة (E-SADAD).*	الموقع الرسمي للإدارة العامة للجمارك والضرائب الفلسطينية على الفيسبوك بتاريخ 2026/1/12.[12]

5. قطاع التعليم

القرارات والتكليفات الحكومية

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني، خلال فترة التقرير، مجموعة من القرارات المتعلقة بقطاع التعليم، جاءت كما هو وارد في الجدول رقم (14) أدناه:

جدول رقم (14): القرارات والتكليفات الخاصة بقطاع التعليم

الموضوع	القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء	رقم الجلسة وتاريخها
زيادة الالتحاق قبل المدرسي	تضمنت الخطط والاستراتيجيات التعليمية الفلسطينية حتى العام 2027 أهدافاً واضحة في زيادة الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي ضمن الأولويات العامة. مثال: برنامج "شركاء لزيادة الوصول إلى خدمات رياض الأطفال،* حيث أعلنت وزارة التربية والتعليم العالي، ووحدة مشاريع البنك الدولي، مشاركة سجل مقدمي خدمات رياض الأطفال التمهيدي للعام 2025.	استراتيجية تطوير التعليم في فلسطين 2025-2027.[13] تاريخ الإعلان 2025/11/26.
تطوير التعليم العام	تحتوي استراتيجية تطوير التعليم في فلسطين على توجهات واضحة لتطوير التعليم العام من حيث مستوى جودة التعليم، وإدارة النظام، والبنية التحتية، والتدريب، وتكامل التكنولوجيا. أعلنت وزارة التربية والتعليم أنها بدأت هذا العام تجربة عشرات المدارس التفاعلية، وتتجه نحو تطبيق امتحان الشهادة الثانوية العامة (التوجيهي) على مدى عامين وفق نظام جديد قائم على التخصصات، إضافة إلى تطوير مهنة التدريس وعناصر أخرى من خطة شاملة لتحديث التعليم بما يتماشى مع المعايير الدولية واحتياجات سوق العمل.	استراتيجية تطوير التعليم في فلسطين 2025-2027.[14] بيان لوزارة التربية والتعليم على موقع "وفا" بتاريخ 2026/2/7.[15]

* «يعتبر خفض استخدام النقد إحدى الأدوات الداعمة لمسار التحول نحو الدفع الإلكتروني وتعزيز الشفافية المالية»، وجزء من مواكبة التطورات الدولية الخاصة بإقرار قوانين لتنظيم وتقليص التعامل النقدي، وتعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

11 الجريدة الرسمية. عدد 235. 2026/2/25.

* حسب تقرير مركز الاتصال الحكومي بتاريخ 2026/2/25، أطلقت الوزارة، أيضاً، 55 خدمة ضريبية عبر منصة «حكومتي».

12 https://www.facebook.com/PalestineTax

* شركاء: هو مبادرة تنموية تُنفَّذ في فلسطين بهدف توسيع فرص التحاق الأطفال بالتعليم قبل المدرسي، وبخاصة في المناطق المهمَّشة والريفية والمناطق المصنفة (ج) الصفحة الرسمية للمشروع على الفيسبوك: https://www.facebook.com/ProjectShuraka

13 https://www.moe.edu.ps/uploads/20250708135448_1.pdf?utm

14 https://www.moe.edu.ps/uploads/20250708135448_1.pdf?utm

15 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية-«وفا». «التربية» تنفي شائعات المناهج وتؤكد الالتزام بمعايير اليونسكو»: https://www.wafa.ps/news/2026/2/7/141773

بناء قدرات المعلمين	تضع الاستراتيجية ضمن أهدافها العمل على تقوية كفاءات وقدرات المعلمين، والإداريين، والفريق الداعم عبر التدريب والتطوير المهني المنتظم. (لا توجد قرارات إجرائية صادرة عن الحكومة بهذا الخصوص). خَرّجَت وزارة التربية والتعليم العالي 104 من مديري/ات المدارس ضمن الدبلوم المهني المتخصص في القيادة المدرسية 2025/2024.	استراتيجية تطوير التعليم في فلسطين 2025-2027.[16] تقرير مركز الاتصال الحكومي (2026/2/21-15)، تاريخ النشر: 2026/2/22.

6. الحماية الاجتماعية

القرارات والتكليفات الحكومية

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني، خلال فترة التقرير، مجموعة من القرارات المتعلقة بقطاع الحماية الاجتماعية، جاءت كما هو وارد في الجدول رقم (15) أدناه:

جدول رقم (15): القرارات والتكليفات الخاصة بقطاع الحماية الاجتماعية

قطاع التنمية الاجتماعية		
الموضوع	**القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء**	**رقم الجلسة وتاريخها**
نظام شامل للحماية الاجتماعية	صدور بيان عن الرئاسة يؤكد على أن المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي تُعَدُّ الجهة الوحيدة المسؤولة عن تنفيذ **قرار بقانون رقم** (4) **لسنة** 2025م **بتعديل قرار بقانون رقم** (1) **لسنة** 2019م **بشأن المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي وتعديلاته**، وأنها المخوّلة بدفع المخصصات المالية، وتطبيق معايير الاستحقاق بكل عدالة وشفافية، وتنفيذ أحكام القانون بحذافيره دون أي استثناء. وشدد البيان على أن الحكومة والوزارات والمؤسسات الأخرى تعتبر غير ذات صلة بملفات الصرف أو برامج المخصصات المالية، بعد نفاذ القرار بقانون رقم (4) لسنة 2025. وأن أي إجراءات أو تعليمات تصدر من غير المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي تُعدّ لاغية وغير ملزمة.	بيان صادر عن الرئاسة الفلسطينية بتاريخ 2025/11/16.[17]
تعاون دولي	- أطلقت وزارة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج الأمم المتحدة للدعم الإنمائي الإقليمي (UNDP/PAPP)، مشروعاً للتدخل الطارئ لدعم محافظات شمال الضفة الغربية، بتمويل من الحكومة الفيدرالية الألمانية.[18] - وزارة التنمية الاجتماعية توقّع اتفاقية مع برنامج الأغذية العالمي لتنفيذ مساعدات نقدية وغذائية خلال العام 2026.[19] - وزيرة التنمية الاجتماعية في فلسطين التقت وزيرة التعاون الدولي القطرية لمناقشة برامج حماية اجتماعية وطنية شاملة تستهدف الفئات الأكثر هشاشة في الضفة الغربية وقطاع غزة.[20] - المصادقة على مذكرة التفاهم بشأن التعاون بين وزارة التنمية الاجتماعية والمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة.	الموقع الرسمي لوزارة التنمية الاجتماعية، تاريخ النشر 29/ 1/ 2026. الموقع الرسمي لوزارة التنمية الاجتماعية، بتاريخ 2026/2/4. جلسة مجلس الوزراء رقم (98) بتاريخ 2026/2/17.

16 https://www.moe.edu.ps/uploads/20250708135448_1.pdf?utm

17 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – «وفا»: https://www.wafa.ps/Pages/Details/135970?utm

18 https://www.undp.org/arab-states/press-releases/ministry-social-development-and-undp/papp-launch-emergency-intervention-support-northern-west-bank-governorates-funded

19 الموقع الرسمي لوزارة التنمية الاجتماعية: https://www.mosd.gov.ps/ar/single-news/861?utm

20 https://www.mosd.gov.ps/ar/single-news/864?utm

قطاع التنمية الاجتماعية		
الموضوع	القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء	رقم الجلسة وتاريخها
المساعدة النقدية	– وقعت وزارة التنمية الاجتماعية اتفاقية مع برنامج الأغذية العالمي لتنفيذ مساعدات نقدية وغذائية خلال العام 2026. وبحسبها، سيتم في الضفة الغربية تقديم مساعدات نقدية لنحو 200 ألف مستفيد، بقيمة 50 شيكلاً لكل مستفيد، يتم صرفها وفق آليات معتمدة وبناءً على معايير الاستهداف المعمول بها لدى وزارة التنمية الاجتماعية، وبالتنسيق مع برنامج الأغذية العالمي. وفي قطاع غزة، أكدت الاتفاقية أن المساعدات مفتوحة لسكان القطاع كافة، في ظل الأوضاع الإنسانية الصعبة، بما يضمن توسيع نطاق الاستجابة، وتوفير الدعم اللازم للسكان المتأثرين.[21] – في إطار الاستجابة الإنسانية خلال شهر رمضان، استفاد مرضى من قطاع غزة ومرافقوهم المتواجدون في الضفة الغربية من كوبونات غذائية ونقدية، وذلك بالشراكة مع مجموعة العمل النقدي، ومؤسسة الإعانة الإنسانية الفرنسية، حيث جرى الاستهداف وفق قوائم وزارة التنمية الاجتماعية، بما يضمن وصول الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجاً. – تم صرف منح نقدية بقيمة إجمالية بلغت 87,500 دولاراً أمريكياً، بواقع 350 دولاراً لكل أسرة، بهدف التخفيف من الأعباء المعيشية وتعزيز صمود الأسر خلال الشهر الفضيل بتبرع من سلطة عمان.	بيان مركز الاتصال الحكومي بتاريخ 2026/2/25. مركز الاتصال الحكومي بتاريخ 2026/2/18.
التحول الرقمي	لا جديد خلال فترة الرصد على هذا الصعيد، إلا أن الوزارة مستمرة في جهود التحول الرقمي.	

مدى التقدم والانحراف في الركيزة الرابعة

1. **المياه:** سجل القطاع حراكاً تنفيذياً في الاستجابة الطارئة لقطاع غزة، واعتماد تعرفة جديدة للمياه بالجملة دون تحميل المواطنين كلفة إضافية، مع تقدم واضح في تسويات المديونيات وتوسيع العدادات مسبقة الدفع. يغلب على المسار الطابع الإداري والإغاثي مع تحسين في التحصيل والاستدامة.

2. **الطاقة:** يعد من أكثر القطاعات تقدماً، مع اعتماد خطة كفاءة الطاقة، وتفعيل نظام صافي الفوترة، وإطلاق مشاريع طاقة شمسية مع التخزين، وتحسين التحصيل وتسويات المديونيات. يجمع القطاع بين التشريع والتنفيذ مع توجه واضح نحو الاستدامة.

3. **الصحة:** تقدم تنظيمي في التحويلات الطبية وإصلاحات التأمين الصحي والربط الإلكتروني، مع تركيز على ضبط الإنفاق وتحسين الإدارة، دون تحول هيكلي شامل حتى الآن.

4. **الاتصالات:** تسارع ملحوظ في التحول الرقمي، عبر مسار الهوية الرقمية، وقانون حماية البيانات، وإصدار قانون خفض استخدام النقد، وإطلاق خدمات التحصيل الإلكتروني، ما يجعله من أكثر المحاور تقدماً.

5. **التعليم:** استمرار تنفيذ الاستراتيجية التعليمية، وتطوير نظام التوجيهي والمدارس التفاعلية، وبناء رياض أطفال، مع تقدم تدريجي في بناء القدرات دون قرارات تنفيذية واسعة.

6. **الحماية الاجتماعية:** توضيح الصلاحيات المؤسسية وتوسيع برامج المساعدات والتعاون الدولي، مع بقاء المسار أقرب إلى الاستجابة الإنسانية منه إلى إصلاح هيكلي متكامل.

21 https://www.mosd.gov.ps/ar/single-news/861?utm (مصدر سابق) .

التقييم الختامي

اتسمت الركيزة الرابعة بنشاط تنفيذي واضح، وتقدم بارز في الطاقة والتحول الرقمي، وتحسن إداري في المياه والصحة. في المقابل، ظل جزء من التدخلات ذا طابع تشغيلي أو إغاثي، مع محدودية التحول البنيوي طويل المدى في بعض القطاعات.

يمكن توصيف الأداء بأنه: نشط تنفيذياً، متفاوت في عمق الإصلاح، ومتقدم في مجالي التحول الرقمي والطاقة، مع استمرار تأثير الضغوط المالية والقيود الميدانية على وتيرة التحول الهيكلي.

ثانياً. اللجان المرتبطة بركائز الإصلاح الحكومي الأربعة التي تم تشكيلها بين (1 تشرين الثاني 2025-28 شباط 2026)*

تمت إعادة تشكيل لجنة الإصلاح الوزارية الدائمة، والمصادقة على تكليف وزير النقل والمواصلات برئاستها في الجلسة رقم 91 بتاريخ 2025/12/23.

الركيزة	اسم اللجنة	رقم الجلسة وتاريخها	الملاحظات
	إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للشمول المالي	(85) بتاريخ 2025/11/11.	
تطوير السياسات المالية والإدارة المالية العامة	لجنة التقييم الفنية للجان العطاءات الخاصة بموسم الحج 1447هـ/2026م	(91) بتاريخ 2025/12/23.	
	لجنة عطاءات خاصة باستئجار سكن الحجاج والخدمات لموسم الحج 1447هـ/ 2026م	(91) بتاريخ 2025/12/23.	
	لجنة عطاءات خاصة لاستئجار حافلات وطائرات لنقل حجاج فلسطين (النقل الدولي، النقل الداخلي) لموسم الحج 1447هـ/2026م	(91) بتاريخ 2025/12/23.	
	تشكيل لجنة الحج والعمرة لموسم حج 1447هـ/2026م	(92) بتاريخ 2025/12/30.	تم تشكيل اللجنة بعد مصادقة الحكومة على نظام تنظيم شؤون الحج باعتباره واحدة من أهم الخطوات الإصلاحية التي تعمل عليها الحكومة ضمن خطة إصلاحية شاملة.
	لجنة قانونية متخصّصة لاسترداد الأموال المسروقة وإعادتها للخزينة العامة	تشكلت اللجنة بقرار من وزير المالية اسطيفان سلامة، وأعلن عنها عبر راديو أجيال بتاريخ 16/ 2/ 2026.	أشار الوزير إلى أن وزارة المالية استطاعت استرداد نحو 4.2 مليون شيكل إلى خزينة الدولة من هذه الأموال.
تعزيز منظومة الحوكمة وسيادة القانون	لجنة مراجعة وحوكمة التشريعات الناظمة لصلاحيات وزارة النقل والمواصلات	(87) بتاريخ 2025/11/25.	
تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار والأعمال	تشكيل لجنة لدراسة مشروع قرار بقانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.	قرارات جلسة رقم (99) بتاريخ 2026/2/24.	

* مرجع هذه البيانات هو الصفحة الرسمية لمجلس الوزراء وتقارير مركز الاتصال الحكومي.

الركيزة	اسم اللجنة	رقم الجلسة وتاريخها	الملاحظات
الارتقاء بمستوى تقديم الخدمات الأساسية	اللجنة التوجيهية لتنفيذ مشروع تزويد 22 هيئة محلية بالطاقة الشمسية في مرحلته الأولى	بيان جلسة مجلس الوزراء رقم (86) بتاريخ 17/ 11/ 2025.	
	اللجنة التوجيهية لمتابعة وتنفيذ برنامج «شمسي فلسطين"	بيان جلسة مجلس الوزراء رقم (86) بتاريخ 17/ 11/ 2025.	يأتي تشكيل اللجنة ضمن مبادرة الحكومة لتعزيز أمن الطاقة. يتضمن البرنامج إقامة مشاريع طاقة شمسية بقدرة 1 ميجا واط شمسي، إضافة إلى نظام تخزين البطاريات لـ 22 هيئة محلية بالمرحلة الأولى من أصل 45 هيئة تنطبق عليها المعايير، عبر إنشاء صندوق إقراض دوار- بدون فوائد، ومنح جزئية بقيمة إجمالية تصل إلى 20 مليون دولار بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

دور هذه اللجان في مأسسة عملية الإصلاح الحكومي

يظهر الجدول السابق استمرار الحكومة في استخدام آلية اللجان كأداة تنظيمية لتنفيذ ركائز الإصلاح، مع إعادة تشكيل لجنة الإصلاح الوزارية الدائمة، وتفعيل لجان قطاعية في مجالات المالية، والحج، واسترداد الأموال، والحوكمة التشريعية، والاستثمار، والطاقة.

التقييم الختامي

تعكس هذه اللجان توجهاً واضحاً نحو مأسسة الإصلاح عبر أطر تنظيمية متخصصة، وتوزيع المسؤوليات قطاعياً. غير أن معظمها يظل في نطاق التحضير والتنظيم والمتابعة، مع محدودية المؤشرات العلنية حول جداول زمنية ومخرجات قابلة للقياس.

يمكن توصيف هذا المسار بأنه: تقدم مؤسسي تنظيمي، متفاوت في العمق التنفيذي، ويحتاج إلى تعزيز آليات المتابعة والمساءلة لضمان تحول اللجان من أطر تنسيقية إلى أدوات تنفيذ فعلي ومستدام للإصلاح.

ثالثاً. الخطط والاستراتيجيات التي أقرتها الحكومة الفلسطينية في فترة الرصد (1 تشرين الثاني 2025-28 شباط 2026)

#	الخطة/الاستراتيجية	رقم الجلسة	التاريخ
.1	الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة للأعوام 2025–2027، والانتهاء من إعداد استراتيجية الحوكمة الصحية، إضافة إلى المسودة الأولية لخطة إعادة إعمار وتعافي القطاع الصحي في المحافظات الجنوبية، بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.	تقرير مركز الاتصال الحكومي	2025/11/8
.2	مشروع السياسة العامة لتكنولوجيا المعلومات للأعوام من 2026–2028. تم نشرها من قبل وزارة الاتصالات على منصة التشريع.	منصة التشريع[22]	2026/2/20–1/23

22 منصة التشريع على الرابط: https://econsultation.moj.pna.ps/consultation-details/110

الاستنتاجات العامة

أظهرت نتائج الرصد أن الحكومة الفلسطينية خلال الفترة (1 تشرين الثاني 2025–28 شباط 2026) مسار إصلاح نشط تنظيمياً وتنفيذياً، مع تفاوت واضح في عمق التحول البنيوي بين الركائز. اتسمت هذه المرحلة بترسيخ الأطر المؤسسية، وتسريع بعض المسارات التنفيذية، مقابل بطء نسبي في استكمال الإصلاحات التشريعية الشاملة.

طبيعة التقدم: اتّخذ الإصلاح في الفترة التي يغطيها التقرير طابعاً تنفيذياً وتنظيمياً أوضح من الفترات السابقة، وبخاصة في قطاعات الطاقة، والتحول الرقمي، والتحصيل المالي، مع استمرار الاعتماد على أدوات الضبط الإداري والمالي أكثر من إطلاق إصلاحات تشريعية كبرى مكتملة النفاذ.

معيقات التقدم: استمرت الضغوط المالية، والاعتماد على أموال المقاصة، والقيود السياسية والاقتصادية الخارجية، إضافة إلى بطء الدورة التشريعية، وغياب مؤشرات أداء معلنة لقياس أثر الإصلاح، ما حدّ من سرعة التحول الهيكلي.

1. **على المستوى المالي (الركيزة الأولى):** استمر ضبط الإنفاق وتحسين أدوات التحصيل، مع تقدم تنظيمي في التحول الرقمي والاقتصاد غير النقدي، إلا أن ملفات ضريبة الدخل، والمتأخرات، وحد العجز بقيت دون معالجة شاملة، ما أبقى الإصلاح المالي في إطار الإدارة المتدرجة للأزمة.

2. **على مستوى الحوكمة وسيادة القانون (الركيزة الثانية):** تحقق تقدم في تعزيز كفاءة القضاء وبناء قدراته، مع استمرار الشفافية التشاركية، إلا أن الإصلاح التشريعي المتعلق بالحريات العامة والحق في المعلومات بقي بطيئاً، ما حدّ من تعميق أثر الإصلاح المؤسسي.

3. **على مستوى البيئة التشريعية والاقتصادية (الركيزة الثالثة):** شهدت القوانين الاقتصادية حراكاً واضحاً، ودخل قانون المنافسة حيز التنفيذ، بينما بقيت قوانين الاستثمار والشراكة والشركات في مراحل القراءة أو التشاور، ما جعل الإصلاح الاقتصادي متقدماً من حيث الإعداد، ومتدرجاً من حيث التنفيذ.

4. **على مستوى الخدمات الأساسية (الركيزة الرابعة):** كان هذا المحور الأكثر حضوراً على مستوى التنفيذ، وبخاصة في الطاقة والتحول الرقمي، مع تحسين إداري في المياه والصحة، وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية. إلا أن جزءاً من التدخلات ظل أقرب إلى المعالجة التشغيلية أو الاستجابة الطارئة منه إلى إصلاحات قطاعية طويلة المدى.

الخلاصة العامة

يمكن توصيف مسار الإصلاح خلال الفترة التي يغطيها التقرير (تشرين الثاني 2025 - شباط 2026) بأنه نشط على مستوى التنفيذ، متقدم من حيث التنظيم، متفاوت بنيوياً. فقد نجحت الحكومة في تفعيل أدوات الإدارة والانضباط وتحريك عدد من الملفات التشريعية والقطاعية، لكنها ما تزال بحاجة إلى استكمال الإطار التشريعي، وتعزيز آليات المتابعة والقياس، وتحويل الزخم التنفيذي إلى إصلاحات هيكلية متكاملة ومستدامة عبر مختلف الركائز.

قائمة المراجع

- بيانات وقرارات جلسات مجلس الوزراء الفلسطيني 2025–2026 (الجلسات 84–99): #https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal
- بيانات مركز الاتصال الحكومي (تشرين الثاني 2025–شباط 2026): /https://www.facebook.com/GCommunication.Palestine
- تصريحات وزير المالية الخاصة بالموازنة العامة الفلسطينية، 2026: https://pmof.ps
- الجريدة الرسمية. الأعداد (232، 233، 235): /https://www.ogb.gov.ps/ar
- وزارة التربية والتعليم العالي. استراتيجية تطوير التعليم 2025–2027: https://www.mohe.pna.ps/main
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– "وفا": /https://www.wafa.ps
- الصفحة الرسمية لوزارة التنمية الاجتماعية: /https://www.mosd.gov.ps/ar
- الصفحة الرسمية لوزارة الصحة: https://site.moh.ps
- الصفحة الرسمية لوزارة التربية والتعليم: https://www.mohe.pna.ps/main
- الصفحة الرسمية لسلطة المياه: https://www.pwa.ps/ahttps://www.pwa.ps/a
- الصفحة الرسمية لسلطة الطاقة: /https://www.penra.pna.ps
- منصة التشريع: /https://econsultation.moj.pna.ps

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

/AmanCoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات النرويج ولوكسمبورغ والسويد وهولندا/UNDP